الورقة الرابعة: «الانتفاضة والبعد الطبقي وانعكاس ذلك على الحركة الوطنية الفلسطينية»

توفيق حداد: محرر نشرة "Between the Lines"

تمثل الانتفاضة رفضاً ضمنياً وعلنياً من قبل الجماهير الفلسطينية لثلاث قضايا رئيسية:

أولاً: الافتراضات المسبقة لعملية أوسلو، خاصة تلك التي تتضمن الآتي:

- الافتراض المسبق أن الصهيونية وطبيعة الدولة اليهودية لا تشكل جزءاً من «المشكلة» ولذلك لن يتم التطرق إليها في «الحل»؛
- الافتراض المسبق أن بالفعل هناك فعلياً إمكانية لخلق قوة أمنية متعاونة بأسلوب استعماري نموذجي لفرض الاتفاقية؛
- الافتراض المسبق أنه ستتم المحافظة على التقسيمات المصطنعة الأساسية الثلاثة للشعب الفلسطيني التي نشأت كنتيجة للاستعمار الصهيوني: كان من المفترض أن يتم الانتهاء من أسرلة فلسطينيي مناطق ٤٨ ؛ كان أيضاً من المفترض أن يتم منح فلسطينيي مناطق ٦٧ حكماً ذاتياً محدوداً في ولايات البانتوستان؛ وكان يتوجب أن يتم توطين اللاجئين في الدول المضيفة ، أو أن يسمح لهم بالدخول إلى ولايات البانتوستان الفلسطينية، لكن ليس العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي تم طردهم منها.

ثانياً: الواقع الذي خلقه الاحتلال منذ بدايته، خاصة في فترة أوسلو:

إنني متأكد أن الجميع على دراية بهذا الموضوع، لكن أود أن أركّز على التالي:

كان من المفترض أن تستمر منظومة السيطرة التي أقامتها إسرائيل في المناطق المحتلة منذ بداية الاحتلال (المكونة من المستوطنات، والطرق الالتفافية، والتقسيمات السريالية لمناطق أ، ب، و ج)، بحيث تصبح عملية بروز دولة متصلة الأوساط والمناطق عملية مستحيلة.

ثالثاً: على الرغم من عدم ظهوره بشكل علني، كشفت الانتفاضة نصاً ضمنياً عبّر عن الرفض الشعبي لطبيعة النظام الذي أفرزته السلطة الفلسطينية؛ ومن سمات هذا النظام الرأسمالية، والفساد، والمحاباة في التوظيف والتعيينات، وعدم احترام سيادة القانون أو اجراءات ديمقراطية أو تقسيم السلطة، بالإضافة إلى سياسات السلطة الفلسطينية الاقتصادية التي عمّقت التبعية والخنوع لإسرائيل، مع الاعتماد طوال الوقت بشكل كبير على شبكة من الأجهزة الأمنية من أجل قمع المعارضة.

وقد نمت هذه التوجهات خلال عملية أوسلو لدرجة وصلت أقصاها عند اندلاع الانتفاضة، حيث كانت النظرة إلى العملية التفاوضية على أنها عملية رتيبة وغير منتهية وغير مثمرة، لدرجة انها جعلت الشارع الفلسطيني يفقد الثقة في المفاوضات، وفي قدرة السلطة الفلسطينية على تمثيل قضيتهم. وعندما اتحدث عن الشارع ادرك ان المصطلح غامض. فمن الضروري التركيز علي ان قوة ورد الفعل تجاه اوسلو والانتفاضة لم يكن بالقدر نفسه لدى كافة الفلسطينيين، وعندما سارت الامور قدما اظهرت الانتفاضة تقسيمات طبقية واضحة. وفي الكثير من الاحيان، اختبات هذه الحقيقة وراء وهم الحاجة الى الوحدة الوطنية. لكن الحقيقة تقول ان العناصر التي اثبتت شجاعتها وجراتها خلال الانتفاضة، وتحملت معظم التضحيات كانت الطبقات الدنيا والتي اقول انها عانت اكثر من غيرها تاريخيا، وبخاصة خلال سنوات اوسلو، حيث كان لديها الكثير لتخسره من عملية التفاوض.

توضح الفقرات التالية بشكل مختصر القطاعات المذكورة أعلاه:

١- اللاجئون:

لم يتم أي تعامل مباشر لمعالجة أي من قضايا اللاجئين خلال عملية أوسلو، وعندما كان يتم التطرق إليها، كان يتم من خلال أسلوب استغلالي.

فعلى سبيل المثال، تم ضخ ملايين الدولارات الأميركية في مدينة بيت لحم لصالح احتفالات بيت لحم ٢٠٠٠ من أجل تجميل المدينة، لكن لم يتم تركيب أي مصباح أو لمبة في أي من مخيمات اللاجئين الثلاثة.

٢- أبناء الريف:

هذا القطاع يمثل التجمعات السكنية التي تعرضت طريقة حياتهم إلى تدمير هائل بسبب سياسات إسرائيل الاستعمارية، إذ كانت الأغلبية العظمى منهم تعيش إما في مناطق ب أو ج، حيث لم ينته الاحتلال الإسرائيلي في تلك المناطق حتى ولو مؤقتاً.

٣- فقراء المدينة (ليست بالضرورة تصنيفهم كطبقة مستقلة):

لا نبالغ عندما نقول إنه بسبب سياسة الإغلاق وطبيعة الاتفاقيات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، والتكاليف الاجتماعية المتزايدة، والسياسات الاقتصادية التي تفيد نخبة فلسطينية برجوازية مختارة (في السياحة، والبناء، واستيراد البضائع، واحتكارات السلطة الفلسطينية)، برزت طبقة من الفقراء الفلسطينيين في المدن الكبيرة مثل غزة، ونابلس، والخليل، الأمر الذي يسحق أجيالاً كاملة من الفلسطينيين. وهناك على الأقل نسبة ١٠٪ من السكان في معظم المخيمات الذين يعتبرون لاجئين اقتصاديين.

من السهل التوقف عند تلك الفترة، فقد فشلت أيضاً الأحزاب السياسية في إيجاد بديل، تحديداً الأحزاب اليسارية التي اضمحل دورها نتيجة ابتعاد برامجها عن المشاكل اليومية للفلسطينيين خلال التعقيدات التي أحدثتها عملية أوسلو. وعلى الرغم من تبريراتها المستمرة بأنها مقيدة مالياً، فإنها كان تعاني من التشويش والارتباك على الصعيد الأيديولوجي، ولا تمتلك رسالة متماسكة، وغالباً ما كانت تنساق وراء أجندة ليست يسارية في محاولة للتغلب على أزمتها بشكل خاص والأزمة الفلسطينية بشكل عام. كذلك انخرط العديد من مفكري وصناع سياسات هذه الأحزاب في مشاريع ذات مصالح ذاتية أو في منظمات غير حكومية التي استقطبت معظم «المفكرين المستقلين نوعاً ما». ونتيجة لذلك برزت فجوة بين الحركات الشعبية وقيادة يسارية ذكية ومنتقدة. إضافة إلى ذلك، فقد وقعت العديد من النخب اليسارية في خطأ فادح، اعتقاداً منها أن المنظمة غير الحكومية يمكن أن تحل محل الحزب السياسي، وهذا طبعاً غير صحيح، فالمنظمة غير الحكومية ببنيتها غير قادرة على ذلك، فهي ليس لديها قاعدة تنظيمية في صفوف العمال والفلاحين.

من المهم التركيز هنا على أن هذا الوضع يشكل نقطة قوة وضعف في آن واحد: نقطة القوة تتمثل في أنها تشكل أرضية موحدة لمقاومة الاحتلال، وربما تعالج بعض الشروخ والانقسامات التي خلقتها أوسلو. بينما تتمثل نقطة الضعف في استحالة تطبيق استراتيجية مقاومة ثابتة دون وجود أيديولوجيا وتكتيك ورسالة ثابتة إلى العالم وإلى الرأي العام الإسرائيلي.

يجب الإشارة أيضاً إلى سمات أخرى، ويؤسفني أنه لا يوجد وقت كاف للدخول في تفاصيل كل من هذه الخصائص، لكن من المهم إظهارها، حيث أنها تشكل خريطة تبين منابت هذه القوى وكيف يفكرون وكيف يتصرفون:

١- لا يظهرون دائماً التزاماً بالقيادة المركزية: وهذا ينطبق على حركة فتح والفصائل الإسلامية؛

٢- لا يقبلون بوجود الخط الأخضر في أغلب الأحيان؛

٣- عملهم يأتي استجابة للظروف المحلية، وولاؤهم أيضاً للقيادات المحلية في الكثير من الأحيان؛

٤- يظهرون أحياناً محاولات لخلق تشكيلات جديدة، باستخدام الأدوات المتاحة من أحزابهم السياسية المنفردة، من أجل المحاولة لبناء جبهة موحدة، وتشكيلات وطنية مقاومة بديلة. وقد شهدنا ذلك في مخيم جنين، وفي نابلس، خاصة جنوبي قطاع غزة في خانيونس، ورفح بشكل أكثر تطوراً مع تشكيل لجان المقاومة الشعبية، والتي هي عبارة عن تشكيلات جديدة كلياً تضم كل الفصائل، وتتحد على أرضية مشتركة أساسها المقاومة من أجل الدفاع عن تجمعاتها، وتطوير تكتيكات حرب عصابات أكثر جدية وتنظيماً.

٥- أخيراً أعتقد أنه من الضروري أن نقول هنا إن الذين يقودون الانتفاضة الآن يظهرون انتقاداً موحداً تجاه أوسلو كنوع من الإطار لتحقيق أهداف الحركة الوطنية الفلسطينية. إضافة إلى ذلك، فإن النص الضمني للانتفاضة يشير إلى محاولتها مجابهة التأثيرات المفسدة لأنواع هذه الأطر على الحركة الفلسطينية، كما يشير إلى خلخلة التقسيمات، والتنافس التقليدي داخل سياق الحزب الوطني الفلسطيني، ما سيكشف بشكل عفوي الأبعاد الطبقية على مستوى الحركة الوطنية، وفي داخل الأحزاب نفسها، مع أن الانتفاضة لم تنجح بالأساس في تحقيق الأهداف الوطنية الأساسية التي انطلقت من أجلها وهي حق العودة، وإنهاء الاحتلال، وحق تقرير المصير. إلا انها نجحت بشكل عفوي في حماية هذه الأهداف من مخاطر اتفاقيات أوسلو، واستعداد ممثلي السلطة الفلسطينية للتخلي عن هذه الأهداف (كما شهدنا مثلاً في اتفاقيات جنيف)، كما نجحت في إعادة تنظيم الحركة الوطنية من الداخل على خطوط أكثر ولاء لحقوق القطاعات الأضعف في المجتمع الفلسطيني. وقد نجحت في ذلك لغاية الآن، بدون الدخول في مواجهة مباشرة مع القوى داخل السياق الفلسطيني التي ربما تهدد التحقيق الكامل لهذه الأهداف.

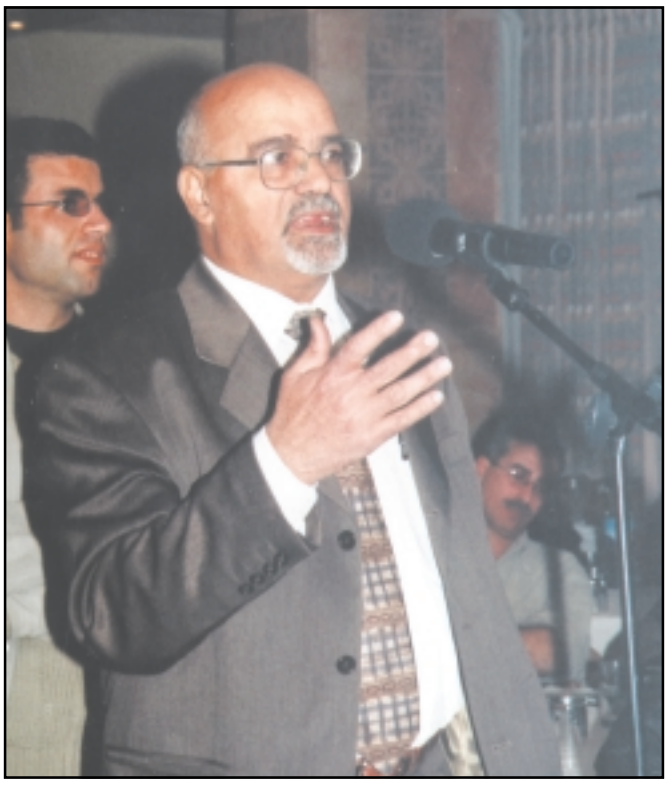

غازي الخليلي: ضرورة ايجاد مجموعة ضغط للدفاع عن مصالح اللاجئين.

برأيي، ستبقى الانتفاضة في الموقف الدفاعي من ناحية تحقيق الأهداف الفلسطينية، إلا إذا تم التعامل مباشرة مع هذا النص الضمني للانتفاضة والقضايا التي يعالجها. إن هذا ضروري حتى نستطيع تحقيق الوحدة الوطنية الحقيقية، وليس الكذبة أو الشعار الذي يخفي في أغلب الأحيان خلافاتنا والتناقضات ما بين مصالحنا والتقسيمات الطبقية. يجب علينا أن نعلن بكل وضوح أهدافنا ورؤيتنا حول مجتمع جديد وحياة جديدة، بعيداً عن القمع، وأن نسعى لإيجاد آليات للقيام بذلك مع القوى داخل المجتمع الفلسطيني وفي العالم الخارجي، التي يمكن أن تساعدنا في تحقيق هذه الأهداف. لا يمكننا أن نبدأ بالافتراض أنه من الصعب تحقيق هذه الأهداف أو أن نعرض هذه الأهداف للمساومة؛ على العكس من ذلك، يجب أن لا نقبل بأقل من تحقيق كامل أهدافنا.

وفي ظل الوضع الحالي، هناك القليل القليل من المحتوى «التحرري» في حركة التحرر الوطني الفلسطينية المفهوم من قبل العالم الخارجي أو القوى التي يمكن أن تتضامن معنا. يتوجب علينا أن نعيد نشر هذا المفهوم التحرري، وأن نعيد صياغة نضالنا، بأن نركز بوضوح، وبكل علنية، أننا نحارب عنصرية واستعمار الصهيونية وارتباطاتها بالإمبريالية الرأسمالية، وأننا في خضم الحركات المناهضة للعولمة نحارب الإمبريالية واستعباد الشعوب، وأننا جزء من الحركة للدفاع عن حقوق اللاجئين، وجزء من الحركة العالمية للدفاع عن حقوق المرأة، وحقوق الإنسان، وحقوق الأرض لأبناء الريف. لا يمكننا أن نغازل ونلاطف النفوذ الأميركي، ومن ثم نطلب الدعم من القوى التقدمية في كافة أنحاء العالم، والتي تسعى أميركا إلى أن تستعبدها. يجب أن نخضع نضالنا للسياق العالمي كحركة في خضم الحرب ضد القمع، والإمبريالية والرأسمالية العالمية التي تلعب فيها إسرائيل دوراً مهماً على الأصعدة الجيو-استراتيجية والعسكرية.

إن الوضع على الأرض كما هو حالياً داخل السياق الفلسطيني موجود بفضل «الغموض البنّاء» (مصطلح استخدمه كيسنجر) الذي توفره شخصية عرفات، وأسلوب حكمه في المحافظة على كل الجبهات باستخدام تكتيكات مختلفة. إن غياب عرفات عن المشهد (وهو أمر يبدو حتمياً) سيحطم الشبكة الهشة للحركة الوطنية الفلسطينية الموحدة، وسيكشف بشكل واضح طبقة الكومبرادور وطبقة الأقل حظاً في المجتمع.

وربما حان الوقت لإعداد قوى المستقبل التي سوف تعمل وتحدد مبادئ العمل. وفي الواقع، بدأت هذه العملية في مخيمات اللاجئين والقرى في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويبرز نوع جديد من القادة العضويين الذين كشفوا عن أنفسهم خلال هذه الانتفاضة، حيث العديد منهم أصبحوا في السجون الآن، أو تجري ملاحقتهم من قبل فرق الموت الإسرائيلية. يجب التركيز أيضاً على أن هؤلاء الأشخاص ليسوا مجرد نشطاء مقاومة، وإنما أطراف اجتماعية نشطة.

سيشهد السياق الفلسطيني قريباً – مع تعزيز نظام الفصل العنصري واكتمال الجدار وحتمية إما موت أو استبعاد عرفات – ديناميكيات جديدة وحاسمة لن تستثني أحداً. أعتقد أنه آن الأوان أن نفهم ذلك، وأن نعمل لإعداد أنفسنا أيديولوجياً وتنظيمياً وتكتيكياً وفي الإطار الاستراتيجي لأوقات ستكون بكل تأكيد أصعب. إن الغوص في أعماق مشاكل السياق الفلسطيني، خاصة القطاعات المهمشة، ستشكل أحد أكبر التحديات. لكننا لا نستطيع أن نكمل في المسار الحالي، حيث تعيش مدن مثل جنين تحت الإغلاق لعدة أسابيع، وهناك افتتاح لمراكز تسوق جديدة للأغنياء، أو تقوم وزارة المالية باستكشاف فرص وإعداد «الدولة الفلسطينية» للدخول في منظمة التجارة العالمية في المستقبل.